المحاضرة الثانية عشر

الفكر الاقتصادي الأوروبي الحديث (الفكر الرأسمالي)

خامسا: المدرسة الكينزية. تعتبر المدرسة الكينزية واحدة من أهم وأكثر المدارس تأثيرا على الصعيدين الفكري والعملي. وهي المدرسة التي تنسب إلى مؤسسها (John M. Keynes) الذي ولد عام 1883 في كمبردج. كان والده أستاذا بجامعة كمبردج درّس المنطق والاقتصاد السياسي وقد كان زميلا مقربا من (Alfred Marshall). درس(Keynes) في مدرسة إيتون ثم انتقل إلى كامبردج حيث درس الرياضيات وبعد تخرجه درس الاقتصاد. عمل في وزارة المستعمرات (مكتب الهند) عام 1907 وهي التجربة التي مكنته من كتابة مؤلفه الأول على الاقتصاد والعملة الهندية. في عام 1909 بدأ بتدريس الاقتصاد في جامعة كامبردج اعتمادا على كتاب (Alfred Marshall) "مبادئ الاقتصاد"، وهذا يعني أن (Keynes) بدأ حياته العملية العلمية كلاسيكيا حيث تأثر كثيرا بتعاليم أستاذه (Marshall) وقام بتدريس النظرية الكلاسيكية، كما طغت على كتاباته الأولى مبادئ هذه النظرية. لكن معايشة (Keynes) لأزمة الكساد الكبير (1929-1933) كانت من أهم العوامل التي أثرت في تغيير فكره وتشكيل وعيه الجديد. وقد ضمّن أفكاره الجديدة في كتابه الشهير "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود" الذي صدر عام 1936 وقد أثر هذا الكتاب تأثيرا كبيرا في الفكر الاقتصادي واعتبر بمثابة ثورة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي.

I – أسباب ظهور المدرسة الكينزية: في فترة الحرب العالمية الأولى فتح المجال أمام الصناعة الأمريكية لغزو الأسواق العالمية بعد تراجع القوة الاقتصادية لأوروبا التي كانت منشغلة بأمور الحرب فعرف الاقتصاد الأمريكي فترة من الازدهار والرخاء، وفي السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى كان الدمار الذي أصاب الصناعة الأوربية وخراب الزراعة فيها، والنقص الشديد الذي حدث في السلع والخدمات وضرورات التعمير، كل ذلك أوجد طلبا واسعا على المنتجات الغذائية والصناعية وعلى الكثير من المنتجات الأخرى المعمرة وغير المعمرة الأمريكية فزادت صادراتها السلعية والرأسمالية إلى بلدان أوروبا، ومن هنا زادت معدلات النمو والتوظيف والاستثمار والإنتاج الصناعي وارتفعت معدلات الربح إلى مستويات عليا ووصل معدل البطالة إلى أدنى مستوياته إذ لم يتجاوز 0.9 %خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وحتى عام 1929، كما ساد نوع من الاستقرار النقدي والمالي فاستفاد المواطنون من سياسات الإقراض الميسرة التي جاءت نتيجة للإصلاحات النقدية والمالية، واستخدموا هذه القروض لشراء المواد الاستهلاكية. كما أن الحكومة الأمريكية لم تكتف بتيسير القروض الداخلية بل شجعت أيضا القروض الخارجية لتحقيق هدف استراتيجي هو ربط اقتصاديات البلدان الأوروبية برأس المال الأمريكي بغرض السيطرة، واستمر الازدهار في عشرينيات القرن العشرين وشهدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية ثراءً غير مسبوق إذ غمرت الأموال المصارف والشركات الأمريكية الكبرى فأعيد توظيف جانب كبير من هذه الأموال في سوق الأسهم مما جلب مزيدا من الانتعاش والازدهار الاقتصادي.

ونتيجة للأوضاع المذكورة انصبت المضاربة على سوق الأوراق المالية وارتفعت أسعار أسهم الشركات ارتفاعا مبالغا فيه، وأصبحت البنوك تضارب بأموال زبائنها، واستمرت الحكومة في توفير القروض السهلة وفي تقديم القروض الأجنبية بقصد ربط المزيد من الاقتصاديات الأوروبية.

وفي منتصف 1928 تم تشديد السياسة النقدية عن طريق قيام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي رفع أسعار الفائدة بغية القضاء على المضاربات في سوق الأوراق المالية، وقد أثر ذلك سلبا على الثقة باستقرار النظام النقدي الأمريكي، وعلى الاستهلاك والاستثمار. وأقبل العديد من المستثمرين على تسييل أسهمهم لسداد ديونهم (ارتفاع أسعار الفائدة زاد من عبء الديون). واستشعر المضاربون الذين شهدوا ارتفاع أسعار الأسهم الكارثة الوشيكة فقرروا بيع أسهمهم، وازداد التهافت على البيع، وفي أكتوبر 1929انهارت سوق الأوراق المالية (Wall Street) بنيويورك، وبدأت سلسلة من الانهيارات المصرفية أدت إلى طوابير من المودعين يطالبون بودائعهم وانتشرت العدوى من ولاية إلى أخرى، حتى عمّت كل الولايات المتحدة

الأمريكية، ونتيجة لذلك الانهيار خسر المستثمرون حوالي 40مليون دولار من قيمة الأسهم كما انخفض الدخل الوطني للو.م.أ بشكل كبر جدا، إذ هبط من 87 مليار دولار عام 1930 إلى نحو 39مليار دولار عام1933، وزال الرخاء الذي عرفته البلاد قبل أربع سنوات فقط، كما ارتفع عدد العاطلين عن العمل ليصل إلى نحو 14 مليون شخص بعد أن كان لا يزيد عن 2 مليون شخص. ولم تقتصر هذه الأزمة على الو.م.أ فقط فقد انتقلت إلى جميع دول العالم بداية كندا وأمريكا الجنوبية وهذا خلال الفترة (1929-1930). ونظرا لارتباط أوروبا بالرأس المال الأمريكي فقد مست الأزمة أوروبا ففي سنة 1931 انتقلت الأزمة إلى كل من النمسا وألمانيا، وفرنسا، وانجلترا بسبب قيام الولايات المتحدة الأمريكية سحب أموالها المستثمرة فيها، كما مست الأزمة اليابان واستراليا وأجزاء من إفريقيا الشرقية. وفي عام 1932 انتقلت الأزمة إلى باقي أوروبا كما عمت البلدان الإفريقية الشمالية والغربية. ومن جراء هذه الأزمة حدث تمزق في النسيج الاجتماعي للبلدان الغربية الصناعية الأمر الذي أشار إلى وجود عيب في النظام الرأسمالي.

لم يكن الفكر الاقتصادي السائد مهيئا للتعامل مع مثل هذه الحالة. حيث أن الإطار الفكر للنيوكلاسيك كان يستند على فرضية التوازن التلقائي فعندما تحدث الهفوات فان النظام الاقتصادي الرأسمالي سوف يصحح نفسه بنفسه.

إن الرجل الذي سعى إلى معالجة هذا الأمر هو (John M. Keynes) حيث أراد أن يعالج مشكلة النظام الرأسمالي دون القضاء عليه. لهذا يعتبر الفكر الكينزي ثمرة أزمة الكساد الكبير، هذه الأزمة التي أظهرت التناقض الكبير الذي نشأ بين الفكر الكلاسيكي في النظرية الاقتصادية وبين الواقع الرأسمالي الذي يعاني من أزمة طاحنة. وقد بدأ(Keynes) هجومه على قانون (Say)، الذي يفيد بأن كل عرض يخلق الطلب المساوي له، وما يترتب عليه من أفكار بخصوص التوازن التلقائي.

II- المبادئ الرئيسية للفكر الكينزي: تتضمن الخصائص العامة والمبادئ الأساسية لنظرية كينـــــــــــز ما يلي:

1- التأكيد على الاقتصاد الكلي والمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الدخل والاستهلاك والادخار والإنتاج والتشغيل؛

2- الاهتمام بالطلب الفعّال، حيث يؤكد الاقتصاديون الكينزيون على أهمية الطلب الكلي الفعّال كمحدد للدخل الوطني والإنتاج والتشغيل؛

3- عدم استقرار الاقتصاد، فحسب كينز الاقتصاد يميل إلى تكرار التوسع والانتعاش والانفجار لأن مستوى الاستثمار المخطط متقلب والتغيرات في خطط الاستثمار تسبب تغيرات في الدخل الوطني والإنتاج بمقدار أكبر من التغير الحاصل في الاستثمار (فكرة المضاعف)، ويتحدد الإنفاق الاستثماري من خلال الفائدة والكفاية الحدية للاستثمار(المعدل المتوقع للعائد).

4-عدم مرونة الأجور والأسعار، فبسبب عقود العمل وقوانين الحد الأدنى للأجور فإن الأجور والأسعار تكون غير مرنة؛

5- التحليل الكينزي يعتمد على الفترة قصيرة الأجل؛

6- النقود تلعب دورا محوريا في الاقتصاد؛

7- سياسات نقدية ومالية نشطة، دعا الفكر الكينزي إلى ضرورة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسات المالية والنقدية الملائمة لتحفيز التشغيل الكامل واستقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي.

III - الأفكار الجوهرية في النظرية العامة لكينز: يحتوي الفكر الكينزي على القضايا الرئيسية التالية:

1- الطلب الكلي الفعّال: المقصود به الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية، ويتكون الطلب من طلب المستهلكين والمستثمرين والحكومة.

وتعتبر نظرية الطلب الفعّال لكينز انتقاد جوهري لنظرية " العرض يخلق الطلب"، أو ما يسمى "قانون ساي أو قانون المنافذ" الذي أخذ به الكلاسيك، فحسب الكلاسيك العرض الإجمالي هو عبارة عن الإنتاج الإجمالي الذي يتم توزيع عوائده النقدية على عناصر الإنتاج المساهمة فيه، فتتشكل دخول تعادل قيمة

الإنتاج الإجمالي، مآل هذه الدخول في النهاية هو تحولها إلى طلب إجمالي يوازي العرض الإجمالي. ذلك لأن النقود حسب الكلاسيك هي عبارة عن وسيط للتبادل ومقياس للقيم فقط، فدورها حيادي والطلب عليها مشتق من الطلب على السلع والخدمات المنتجة.

لكن كينز أكّد على أن النقود تطلب لذاتها، لهذا لن يكون صحيحا في كل الأحوال أن يتحول الدخل الإجمالي إلى طلب إجمالي، بل جزء منه يتحول إلى ادخار نتيجة للطلب عل النقود، وعليه فإن العرض أو الزيادة فيه لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب بنفس القدر.

وعليه انتقد كينز قانون ساي وتوصل إلى أن **"الطلب الكلي هو الذي يخلق العرض الكلي"**، فعلى قدر الطلب ينتج المنتجون، أي أن الإنتاج يكون على أساس توقعات الطلب، لذا لابد من الاهتمام بالطلب الكلي وتحفيزه حتى يستعيد الاقتصاد توازنه من فترة لأخرى خاصة في حالة الركود.

2- نظرية التشغيل: انتقد كينز نظرية التشغيل الكلاسيكية والتي تنص على أن انخفاض الأجور يؤدي حتما إلى زيادة الطلب على العمال، وبالتالي القضاء على البطالة، ولكن كينز أوضح أن هناك احتمال كبير لان يؤدي هذا الانخفاض في الأجور إلى زيادة البطالة بدلا من القضاء عليها. ويفسر ذلك بأن الأجور عندما تنخفض فإن ذلك يعني انخفاض دخل العمال، ومن ثمّ انخفاض طلبهم على السلع، مما يدفع المنظمين إلى تقليص إنتاجهم، وبذلك ينخفض مستوى التشغيل وتزداد البطالة. كما أن انخفاض الأجور قد يدفع المنظمين إلى توقع حدوث انخفاض أشدّ في المستقبل مما يدفعهم إلى تأجيل تنفيذ مشروعاتهم المستقبلية لكي يستفيدوا من الانخفاض الأكبر في الأجور مستقبلا، وبذلك يتخلصون من جزء من عمالهم الذين كانوا يشتغلون فتزداد بذلك البطالة.

ولهذا وصل كينز إلى نتيجة مهمة وهي أن مستوى الأجور ليس هو الذي يحدد مستوى التشغيل. وتساءل عن العامل الذي يحدد مستوى التشغيل؟ وكانت إجابته هي : إن الذي يحدد عدد العمال الذين يعملون وكمية السلع التي تنتج هو الطلب الكلي الفعّال، فعلى قدر الطلب على السلع ينتج المنتجون، وعلى قدر ما ينتجون يشغلون العدد الملائم من العمال، فإذا كان الطلب كبيرا كان الإنتاج والتشغيل كبيرين، والعكس صحيح، إذا نقص الطلب الكلي نقص حجم الإنتاج ومن ثم انخفاض حجم التشغيل وارتفاع البطالة.

كما توصل كينز إلى انه ليس من الضروري أن يكون المستوى الذي يتحدد عنده التشغيل هو مستوى التشغيل الكامل، فقد يتحدد مستوى التشغيل ويبقى لمدة طويلة عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، فتكون هناك بطالة شبه دائمة. والسبب في ذلك حسب كينز هو عدم وجود طلب كلي كاف وبالذات عدم وجود طلب استثماري كاف يجعل المنظمين يشغلون جميع العمال. لهذا نادى كيمز بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتحفيز الطلب الكلي (الطلب الفعّال) بشقيه الاستهلاكي والاستثماري.

أ- زيادة الطلب الاستهلاكي، وتتم عن طريق:

- تخفيض التفاوت في توزيع الدخول والثروات، وذلك بفرض الضرائب التصاعدية على الأغنياء ليتم إنفاقها على الفقراء.
- تقديم الخدمات الضرورية لذوي الدخول المحدودة مجانا أو بأسعار رمزية بهدف زيادة الاستهلاك.

ب- زيادة الطلب الاستثماري، عن طريق:

- إقامة مشروعات استثمارية من طرف الدولة لامتصاص البطالة.
- تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة.
- القضاء على الاحتكارات الاقتصادية بشكل عام لمنع ارتفاع أسعار المنتجات. لأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تراجع الطلب الاستهلاكي. ما يؤدي إلى خفض حجم الاستثمارات ويقلل من إقامة المشروعات الجديدة.

3- الاستهلاك والادخار: يتناول كينز في تحليله الاستهلاك والادخار كمتغيرات كلية. بالنسبة إليه الاستهلاك والادخار متغيران تابعان للدخل.

أ- الاستهلاك: أشار كينز في تحليله إلى ما أسماه "القانون النفسي" الذي يخص العلاقة بين الاستهلاك والادخار،ومفاده "أن الناس يميلون الى زيادة استهلاكهم عند حصول زيادة في دخلهم، ولكن الزيادة في الاستهلاك تكون أقل من حجم الزيادة في الدخل". وبشكل محدد هناك علاقة بين الاستهلاك (C) والدخل

الوطني (Y) والتي عبر عنها بالمعادلة c=f(y). والعلاقة بين التغير في الاستهلاك والتغير في الدخل هي علاقة موجبة تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد، أسماها الميل الحدي للاستهلاك. C=f(y) ومنه:

C=a+by

حيث: الاستهلاك المستقل : a

الميل الحدي للاستهلاك : b

ب- الادخار: حسب كينز الادخار استهلاك سلبي لأنه جزء من الدخل لم يتم استهلاكه، كما أنه يرتفع مع **الدخل:** **Y=C+S S=y-c s= y-(a+by)**

⟶ S=-a+(1-b)y

حيث: a: ادخار مستقل عن الدخل

(1-b) : الميل الحدي للادخار الذي يعبر عن مقدار التغير في الادخار نتيجة التغير في الدخل.

4- الاستثمار: الاستثمار حسب كينز متغير مستقل عن الدخل الإجمالي. وعرفه "بأنه شراء السلع الرأسمالية" أي هو النفقات التي يقوم بإنفاقها المستثمرون من أجل إقامة المنشآت والشركات وما تحويه من أصول ثابتة ودائمة في هذه المشاريع. والمحرك الذي يدفع المستثمرين نحو الاستثمار هو ما يعرف بالكفاية الحدية لرأس المال. فالإقدام على الاستثمار يأتي بعد إجراء المقارنة بين الكفاية الحدية لرأس المال وبين سعر الفائدة، فحسب كينز هناك عاملان أساسيان يحددان الاستثمار هما:

- الكفاية الحدية لرأس المال: العائد المتوقع؛
- سعر الفائدة: تكلفة الاقتراض؛

ويرى كينز أنه كلما زادت الكفاية الحدية لرأس المال عن سعر الفائدة كلما زاد الاستثمار. و يستمر الطلب على الاستثمار حتى النقطة التي تتساوى فيها الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة، حيث سيتوقف الرأسماليون من توسيع استثماراتهم أو إنشاء استثمارات جديدة.

5- نظرية الفائدة والنقود: يرى كينز أن سعر الفائدة لا يتحدد نتيجة تفاعل قوى الاستثمار وقوى الادخار وإنما نتيجة الطلب على النقود وعرض النقود، ونقطة الالتقاء بين منحنى عرض النقود ومنحنى الطلب على النقود هي التي تحدد سعر الفائدة.

أ- الطلب على النقود (تفضيل السيولة): يسمي كينز الطلب على النقود بتفضيل السيولة وهو الرغبة في الاحتفاظ بالنقود على شكل نقد سائل أو نقد جاهز، أي أنها تمثل الميل للاحتفاظ بالنقود وعدم إنفاقها على الاستهلاك وكذا عدم استخدام المدخرات الشخصية للإنفاق الاستثماري.

وقد حدد كينز الدوافع التالية التي تدفع الأفراد للاحتفاظ بالسيولة وهي:

- دافع المعاملات: الحاجة إلى العملة لتحقيق المبادلات الشخصية (للأفراد) والتجارية (مؤسسات الأعمال والمنشآت التجارية).
- دافع الاحتياط: تلجأ المؤسسات وكذا الأفراد إلى الاحتياط من خلال الاحتفاظ بالنقود السائلة من أجل ملاقاة الظروف غير المتوقعة، وكذلك من أجل الاستفادة من فرص الشراء التي تطرح في الأسواق.
- دافع المضاربة: يتعلق برغبة الأفراد في الاحتفاظ بمواردهم على شكل نقد سائل من أجل جني الفوائد من التقلبات التي تحدث عي حركة السوق المالي. أي الرغبة في الاستفادة من فروق الأسعار، وهذا يتوقف على حسن التوقع، فإذا كانت التوقعات صحيحة سيحقق الأفراد الأرباح.

ب- عرض النقود (كمية النقود): يتحدد العرض عند كينز بواسطة السلطات سواء في شكله المتمثل في نقود البنكنوت التي تصدرها هذه السلطات بما يساعدها من نقود معدنية، أو في شكله المتعلق بالنقود الائتمانية أي وسائل الدفع التي يخلقها الجهاز المصرفي باعتبار أنه يخضع لرقابة البنك المركزي.

6- تفسير كينز للأزمة الاقتصادية: يعتبر كينز أول من وجه النقد للنظام الاقتصادي الرأسمالي بأنه نظام يعاني من عدم الاستقرار الداخلي مما جعله عرضة من حين لآخر لأزمات البطالة والركود. كما أوضح كينز أن هذا النظام فقد قدرته الذاتية على التوازن وتحقيق التوظيف الكامل، وأنه لمواجهة ذلك (أي إنقاذ النظام الاقتصادي الرأسمالي)، على الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية.

وقد انطلق كينز من فكرة الطلب الكلي الفعّال ليعطي من خلالها تفسيرا لأسباب عدم التوازن وموجات البطالة والانكماش التي يعاني منها النظام الاقتصادي الرأسمالي. حيث يرى أن الأزمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي هي ليست أزمة فائض في الإنتاج بل هي نقص في الطلب الكلي (عدم كفاية الطلب الكلي الفعّال) بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وعندما بحث كينز في العوامل المتحكمة في تحديد شقي الطلب الكلي الفعّال، اعتمد على التحليل النفسي لسلوك المستهلكين والرأسماليين ووضع ما يسمى بالقانون النفسي- السابق ذكره- وتوصل إلى أن العوامل التالية هي السبب وراء نقص الطلب الكلي الفعال:

أ- تناقص الميل الحدي للاستهلاك.

ب- الإفراط في تفضيل السيولة.

ت- التناقص في الكفاية الحدية لرأس المال.

وللخروج من هذه الحالة لابد من دفع الطلب الكلي الفعّال بشقيه الاستهلاكي والاستثماري. وحسب رأيه الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على إحداث هذا الدعم والتأثير على الطلب الكلي الفعّال.

7- السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد الكينزي: من أجل الخروج من الكساد اقترح كينز ما اسماه "سحب الفتيل" الذي يعني ضخ حياة اقتصادية جديدة في المجتمع. ومن الاقتراحات التي قدمها كينز بخصوص كل من السياسة المالية ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي، فعلى الحكومة الاستثمار في المشاريع الإنتاجية في أوقات الكساد، ومن الأمثلة على هذه المشاريع إقامة وإنشاء الطرق والجسور والسدود والكهرباء...وغيرها، وبالتالي فإن الأفراد العاطلين عن العمل يمكنهم الحصول على فرصة عمل. ومن ثم حصولهم على دخل وتزداد قوتهم الشرائية وبالتالي خلق المزيد من الطلب على السلع والخدمات الذي سوف يحفز المشاريع والمؤسسات الخاصة على الاستثمار في المشاريع الصناعية والتجارية، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى توفير المزيد من فرص العمل. وهكذا تعود الظروف الطبيعية الاعتيادية للاقتصاد.

أما السياسة النقدية، فقد نادى كينز بضرورة أن تكون السياسة النقدية مدروسة وتؤمن لاقتصادها وفرة في النقود في التداول. كما يجب خفض أسعار الفائدة عند أدنى مستوى له. وبهذا تكثر النقود في الأسواق مما يسهل على المستثمرين الحصول على الأموال الضرورية لمشاريعهم من جهة ومن جهة أخرى إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي الحد من رغبة الأفراد بالاحتفاظ بأموالهم نقدا جاهزا. وبهذا يتم علاج كل العوامل التي أدت إلى الأزمة (الإفراط في تفضيل السيولة، تناقص الميل للاستهلاك، وتناقص الكفاية الحدية لرأس المال). وهكذا تعود الظروف الطبيعية الاعتيادية للاقتصاد.

IV- تقييم الفكر الكينزي:

لتقييم المدرسة الكينزية ينبغي التعرض إلى مزاياها و عيوبها .

1- **مزايا النظرية الكينزية:** يمكن إجمال المزايا التي تتمتع بها النظرية الكينزية بما يأتي:

أ- كشفت النظرية الكينزية عن عيوب الفكر الكلاسيكي في مجالات كثيرة، حيث بدأ كينز هجومه على قانون (say) كما بين أن حالة التشغيل الكامل ليست إلا حالة خاصة فقط، وإن توازن الاقتصاد يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التشغيل الكامل.

ب- انتصرت الكينزية انتصارا ساحقا عقب الحرب العالمية الثانية وأصبحت بمثابة الوصفة التي قدمها كينز بشأن السياسات المالية النقدية المضادة للدورات والتقلبات الاقتصادية.

ج- انتقلت السياسة الاقتصادية الكينزية من ردود الفعل الآنية القائمة على توجيه الطلب الكلي الفعال بما يتناسب وحالة الدورة الاقتصادية إلى سياسة التأثير طويل الأجل لتحقيق معدلات أعلى من النمو.

د- أصبحت الكينزية هي الأساس الفكري لمعظم البحوث والدراسات الحكومية، التي أجريت حول المشكلات الاقتصادية و سبل معالجتها و التنبؤ بها.

ه- إن قوة الاقتصاد الذي حققته النظرية الكينزية، سواء على صعيد الفكر النظري أو على صعيد الواقع العلمي، كان يستندها الازدهار الاقتصادي الذي حققته مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين، و لهذا فقد أصر أنصار كينز بأن القوى التي تقف خلف هذا النمو المرتفع والمستقر في الاقتصاديات الرأسمالية يعكس نجاح وفاعلية السياسة النقدية والمالية الكينزية التي طبقتها تلك البلدان خلال الفترة المذكورة.

و- وجه كينز النظرية الاقتصادية نحو رسم السياسات، فالحروب و الكساد الاقتصادي والتعقيدات في الحياة الحديثة قوضت الحرية الاقتصادية وبدا أن شيئا ما ينبغي فعله، فقد قدم كينز تفسيرا للتقلبات وكذلك برنامجا لتخفيف أثرها.

إلا أن هذا لا يعني أن أفكار كينز و أتباعه ثبت أنها صحيحة، فهناك العديد من الانتقادات العامة للأفكار الكينزية التي وردت من جهات عديدة و مختلفة كما سنرى.

2- الانتقادات الموجهة للفكر الكينزي:

أ- الانتقادات المتعلقة بسياسة كينز في التشغيل، فإن أنصار الحرية الاقتصادية يهاجمونه لأنه أعطى السياسة الاقتصادية للدولة هدفا واحدا معينا هو التشغيل الكامل.

ب- وبالنسبة للانتقاد الخاص بتدابير التوجيه الاقتصادي التي اقترحها كينز لعلاج الركود الرأسمالي، فإنه ينصب بصورة خاصة على دعوته الدولة إلى زيادة اعتمادات النفقات العامة للقيام بالأشغال العامة.

و في هذا الخصوص فإن الاقتصادي (البرت هاهن) في كتابه اللاذع التسمية، "الإقتصاديات الوهم" لا يوافق كينز تماما على هذه الدعوة، لأن هذه التدابير ليست ناجحة في كل الأحوال فهي مفيدة في بعض الحالات و فاشلة في غيرها. إنها مفيدة و يمكن أن تحقق الانتعاش المطلوب و تحارب الأزمة عندما لا يكون هناك أي احتمال لارتفاع الأسعار و الأجور عند تطبيقها، إلا أنها فاشلة فيما عدا ذلك من الأحوال لاسيما إذا كانت الأزمة ناشئة عن ارتفاع في الأجور أو عن القوانين و التشريعات المناهضة للربح، فمثل هذه التدابير لا يمكن عندها أن تنتهي الأزمة، و كل ما في الأمر أنها تحافظ على المستوى المرتفع للأجور و الأسعار بسبب دعم الدولة إلى أن تتخلى عن هذا الدعم.

ج- تعاظم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي نتج عنه زيادة الإنفاق العام زيادة كبيرة مما أدى إلى ظهور العجز في الموازنة العامة للدولة. وقد تم تمويل هذا العجز عن طريق زيادة الضرائب- بالتحديد ضرائب الدخل- وعن طريق الإصدار النقدي وزيادة الدين العام الحكومي.

د- أعطى كينز سلاحا لأعداء الرأسمالية عندما زعم بأن الرأسمالية نظام ينطوي على وجود عدم الاستقرار والميل الشديد نحو الركود.

ه- بالنسبة للميل للاستهلاك فقد أصبح قياس مدى قوة هذا الميل يقاس بمقاييس كمية غير تلك التي استند إليها كينز، و استخدمت في هذا السبيل الملاحظة و الإحصاءات، و كان من نتيجة ذلك أن وضح أنه ليس كما قال فيه كينز ثابت نسبيا، بل أنه يختلف باختلاف الطبقات الاجتماعية و البلدان و الأزمنة.

و- عرف كينز الادخار بأنه ذلك الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك، لكن أغلبية الاقتصاديين لم يشاطروا كينز في رأيه، و ذهبوا إلى القول أن التوفير لا يمكن أن يكون خارجا عن إرادة الإنسان، ففي بعض نواحيه هو مقدار إرادي عقلي يحدد الفرد بعد تفكير و حساب، و بعد مقارنة بين المنفعة التي يحرم نفسه منها حاليا بسبب توفيره و بين النفع الأكبر الذي يأمل الحصول عليه في المستقبل بواسطة ما يوفره.

و- و فيما يخص الميل إلى الاستثمار فقد أضعفت الدراسات التي قامت حول هذا الموضوع من الدور الذي يعطيه كينز لسعر الفائدة، و أوضحت أن قرارات من يرغب في الاستثمار وإقدامه عليه، إنما تتعلق بتقديره للعائد الذي يتوقعه من الاستثمار الجديد أكثر مما يتعلق بسعر الفائدة.

المراجع المعتمدة:

.1- رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998
2- رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ،1987
3- رفيقة صباغ،" الأزمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية، دراسة تحليلية لأزمة الرهن العقاري على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي"، **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013
4- إيمان محمود عبد اللطيف، "الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات" **أطروحة دكتورا في الاقتصاد**، قسم الاقتصاد، جامعة سانت كليمنس العالمية، العراق، 2011
5- حازم البيلاوي، عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الإقتصادي ،كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية 1971-1972

6- حسين عمر، **موسوعة الفكر الاقتصادي**، الجزء1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، سنة النشر غير موجودة.
7- حسين عمر، **النظريات الاقتصادية**، دار الكتاب الحديث، سنة النشر غير موجودة، القاهرة
8- مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
محمد عمر أبو عبيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008
9- عتيقة وصاف، **محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي**، مقدمة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر –بسكرة-، 2011/2010.
10- Gianni Vaggi, Peter Groenewegen, **Aconcise History of economic thought : from Mercantilism to Monetarism**, Palgrave Macmillan,United Kingdom,2003